يعقد منتدى التنمية الأفريقي التاسع تحت الرعاية
السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس

منتدى التنمية الأفريقي التاسع

الأساليب المبتكرة
لتمويل التحوُّل في أفريقيا

مراكش، المغرب

١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

التدفقات المالية غير المشروعة

ورقة المسائل المطروحة

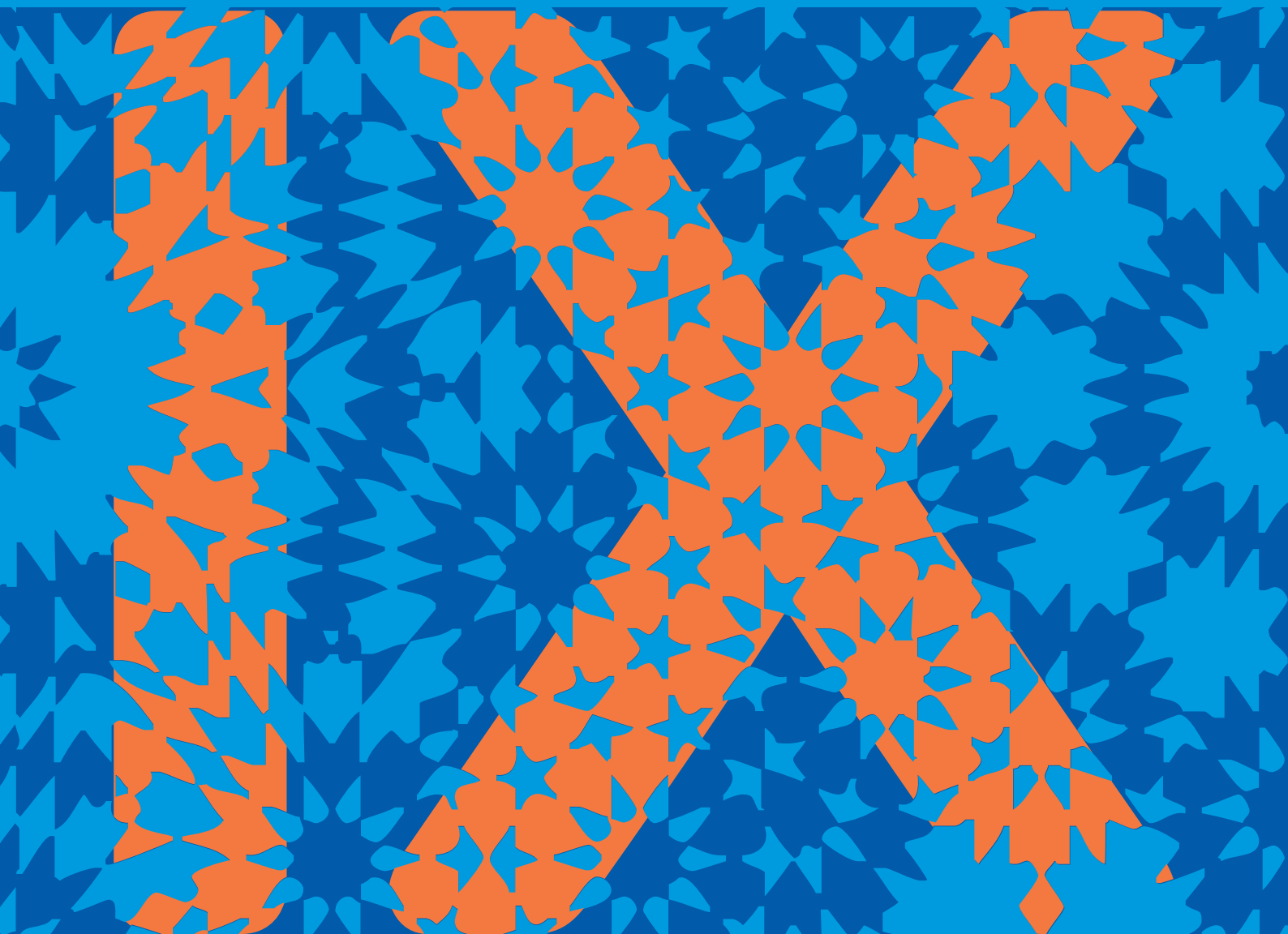

منتدى التنمية الأفريقي التاسع
الأساليب المبتكرة لتمويل التحوُّل في أفريقيا

منتدى التنمية الأفريقي التاسع
الأساليب المبتكرة لتمويل التحوُّل في أفريقيا

Distr.: General

ECA/ADF/9/3
19 September 2014

Arabic
Original: English

مراكش، المغرب
١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤

التدفقات المالية غير المشروعة

ورقة المسائل المطروحة

مقدمة

١ - لقد ثَبت أن جهود تمويل التنمية في أفريقيا كانت مكلفة في الماضي، وهو ما اضطر القارة إلى الاعتماد على مصادر خارجية تُعرَف بالمساعدة الإنمائية الخارجية. وغالبا ما يكون هذا النوع من المساعدة موزعاً بشكل متفاوت، وغير مستدام بل إنه في بعض الحالات يلحق الضرر بالاقتصادات الوطنية على المدى البعيد. وقد نجم عن الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية ظهور موجة جديدة من التفكير بإتجاه وضع إطار إنمائي تحوُّلي للفترة ما بعد عام ٢٠١٥ بهدف جعل أفريقيا تعتمد على نفسها. ومع ذلك، فإن وضع خطة للتحول الهيكلي سيتطلب آلية تمويل مناسبة ومستدامة ومتكاملة ويمكن التنبؤ بها تكون موجهة لتمويل الأهداف الإنمائية (أبوغري وندومو، ٢٠١٤). ويجب على القارة أيضا أن تباشر إصلاحات للاستفادة من الموارد التي لم تُستكشف بعد أو التي تدار بصورة سيئة. ويتضمن هذا الحدَّ من التدفقات المالية غير المشروعة، وتحويل تلك الأموال بالأحرى إلى أداة قوية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية باعتباره أسلوباً لتعزيز تنمية القارة.

٢ - والتدفقات المالية غير المشروعة هي تدفقات رؤوس أموال غير مسجلة تتأتى من: (أ) عوائد السرقة والرشوة وأشكال أخرى من فساد المسؤولين الحكوميين؛ (ب) عوائد الأنشطة الإجرامية التي من جملتها الاتجار بالمخدرات والسلب والتزييف والتهريب وتمويل الإرهاب؛ (ج) عوائد التهرب الضريبي والمعاملات التجارية التي تنطوي على غسيل الأموال. وتكشف التقديرات الواردة في مختلف الدراسات الحديثة، بما فيها دراسة ''تمويل خطة التنمية الأفريقية لما بعد عام ٢٠١٥''، أن أفريقيا قد خسرت، ما بين ٨٥٤ مليار دولار و١,٨ ترليون دولار من دولارات الولايات المتحدة في شكل تدفقات مالية غير مشروعة خلال الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٨. وقد كشف أحدث تقرير مرحلي صادر عن الفريق الرفيع المستوى المعني بالتدفقات المالية غير المشروعة من أفريقيا أن معدلها السنوي قد تراوح بين ٥٠ مليار دولار و١٤٨ مليار دولار (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٣). وتشكل الأموال التجارية (التهرب الضريبي وسوء التسعير في التجارة والخدمات) المتأتية عبر الشركات المتعددة الجنسيات الجزء الأكبر من التدفقات المالية غير المشروعة، تليها عائدات الأنشطة الإجرامية والفساد. وتقوِّض خسارة الأموال الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة الإيرادات وتقلل من فوائد الأنشطة الاقتصادية خاصة بالنسبة لقطاع الصناعة الاستخراجية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٣). كما تقوِّض ايضاً قدرة أفريقيا على تعبئة الموارد المتأتية من تلك القطاعات لتمويل الأهداف الإنمائية. وقد كان لهذا الأمر أثر وخيم على الرفاه وعلى توزيع الثروات على الفقراء الذين تضاءلت حظوظهم في الحصول على دخل من خلال الحصول على فرص عمل (كار وكارترايت-سميث، ٢٠١٠).

الهدف

٣ - ترمي هذه الورقة إلى ما يلي:

- بيان التحديات الإنمائية التي تسببها التدفقات المالية غير المشروعة بالنسبة لتحول أفريقيا ودراسة تلك التحديات ونشر الوعي بشأنها.
- تحديد الآليات الهامة والديناميات والتحديات الرئيسية الكفيلة بالحد من التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة توجيهها؛ وتحديد ما لها من آثار على التحول الاقتصادي في أفريقيا.
- وضع المعرفة التي ترسّخ التغيير في السياسات الكفيل بمراقبة التدفقات المالية غير المشروعة إلى خارج القارة والحد منها باعتبار ذلك جزءاً من التحول الهيكلي.

- وضع الطرائق السياساتية الملائمة، بما فيها حشد الدعم للممارسات التي تؤدي إلى قلب اتجاه التدفقات المالية غير المشروعة نحو الخارج، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.
- اقتراح سياسات من شأنها تحسين الفهم العالمي لنطاق المشكلة بالنسبة للاقتصادات الأفريقية والتشجيع على اعتماد المبادئ التوجيهية والصكوك على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية في هذا الشأن، بما في ذلك استحداث ضمانات واتفاقات من أجل تقويم الوضع.
- الاستناد إلى التجارب القُطرية ودراسات الحالات لفحص طبيعة التدفقات المالية غير المشروعة وتأثيرها على التنمية، والتصدي للتحديات التي تعترض الجهود الجارية للحد من حجمها وتأثيرها.

المسائل الأعم

٤ - مسألة التدفقات المالية غير المشروعة مسألة معقدة وتقنية من حيث عوامل كالمنشأ والمقصد والنطاق والطرائق والدوافع والجهات الفاعلة والحلول التنظيمية لها. ويجب تعريف مفهوم التدفقات المالية غير المشروعة بوضوح باستخدام المصطلحات الصحيحة. ففي كثير من الأحيان اُستخدم هذا المفهوم محل مفهوم هروب رأس المال والعكس صحيح. فلدى هروب رأس المال عنصر قانوني مدون في السجلات المحاسبية للمؤسسة التي تجري التحويل إلى الخارج، وعنصر غير قانوني لا يدوَّن. وهذه الموارد الخفية جديرة بأن تُنعت بأنها موارد ''غير مشروعة'' بما أنها قد تتضمن تدفقات رأسمال غير مدونة مصدرها أنشطة إجرامية وممارسات الفساد (رشاوى وسرقات يرتكبها مسؤولون حكوميون) وأنشطة تجارية.

٥ - ويشكل غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والسلب والتزييف وتهريب السلع وتمويل الإرهاب نحو ٣٥ في المائة من التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٤). وقُدِّر مبلغ غسل الأموال بنحو ١,٦ تريليون دولار، والاتجار غير المشروع بالمخدرات بمبلغ ٣٢٠ مليار دولار، والتزييف بمبلغ ٢٥٠ مليار دولار. وتشكل أيضا المعاملات التجارية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسيات، والتهرب الضريبي، والمعاملات التجارية التي تنطوي على غسل الأموال، والأشكال الشرسة من التهرب الضريبي للاستفادة من إعفاءات ضريبية ضارة، والإعفاء من دفع الرسوم والتلاعب بالفواتير٦٠ في المائة من التدفقات المالية غير المشروعة على الصعيد العالمي. ويمثل الفساد (السرقة والرشوة وغيرهما من أشكاله) نسبة ٥ في المائة المتبقية من التدفقات المالية غير المشروعة؛ مع أن هذا الرقم قد يكون أعلى من ذلك بكثير. ذلك أن الفساد مسألة شاملة تتصل بمكونات أخرى من مكونات التدفقات المالية غير المشروعة مثل الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال والتهرب الضريبي والممارسات التجارية التي تقوم بها مؤسسات القطاع الخاص مثل التلاعب بالفواتير التجارية واستخدام جماعات الضغط وتسعير التحويل، وهي أمور غالبا ما يتم تجاهلها. ويقدر إجمالي التدفقات المالية غير المشروعة وفقا للجنة الاقتصادية لأفريقيا وغيرها بمبلغ ٥٠ مليار دولار سنويا. وهو مبلغ يفوق حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تتلقاها أفريقيا. وقد يكون هذا المبلغ المقدَّر أيضا أقل مما هو عليه في الواقع حيث لا تتوفر بيانات دقيقة عن جميع المعاملات في جميع البلدان الأفريقية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢).

٦ - ولهذه التدفقات المالية غير المشروعة انعكاسات ضخمة على أفريقيا وتشكّل تهديدات متعددة بالنسبة لها. فهي أولاً تستترف الموارد والعائدات الضريبية بنخرها الوعاء الضريبي البالغ الأهمية بالنسبة لتعبئة الموارد المحلية. وهي أيضاً تحد من المدخرات المحلية اللازمة لتضييق الفجوة القائمة في تمويل الهياكل الأساسية للقارة التي تقدَّر بحوالي ٣١ مليار دولار سنوياً، ولمواجهة تغير المناخ وإيجاد فرص عمل للشباب؛ وثانياً، تؤدي التدفقات المالية غير المشروعة إلى

ظهور مشاكل تتعلق بالحوكمة من قبيل توزيع الموارد الذي يسعى وراء الريع بدلاً من تحقيق أكبر قدر من الإنتاجية. ويمكن أن تُلحِق هذه الممارسة ضررا بالدولة حيث إنها تقوِّض المؤسسات مثل المصارف ووحدات الاستخبارات المالية وغيرها من الآليات القانونية المكلفة بكشف الضالعين في التدفقات المالية غير المشروعة وملاحقتهم قضائياً؛ وثالثاً، تديم هذه التدفقات اعتماد الاقتصاد الأفريقي على المعونة الخارجية. ويتجلى ذلك في حصة المساعدة الإنمائية الرسمية من الميزانية الحكومية. وبالفعل، تبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية الممنوحة لبعض البلدان ٧٠ في المائة من إجمالي الإيرادات الحكومية. وأخيراً، ساعد الافتقار إلى الإرادة والقيادة السياسيتين على ازدهار التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. وأكبر الضحايا المتضررين هم الفقراء والأشخاص الأكثر عرضة للضرر حيث تحوَّل الموارد التي كان يمكن استخدامها في تنفيذ تدابير الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي إلى وجهات أخرى.

مسائل محددة

التدفقات المالية غير المشروعة والموارد الطبيعية

٧ - في مجال الموارد الطبيعية، تحدُث التدفقات المالية غير المشروعة بشكل رئيسي من خلال الفساد والاستغلال غير القانوني للموارد والتهرب الضريبي. ومن أعمال الفساد الرشاوى التي تدفعها الشركات والمال المختلَس من تحصيل الضرائب ومخصصات الميزانية. ويتعلق الاستغلال غير القانوني للموارد بعوائد الشركات غير المصرح بها المتأتية من الاستغلال غير المشروع للموارد والتهرب الضريبي (بما في ذلك التهريب وتسعير التحويل). وتنطوي هذه الأشكال من التدفقات المالية غير المشروعة على عواقب وخيمة تطال تدفقات إيرادات الصناعة الاستخراجية. فعلى سبيل المثال، يعيق دفعُ الرشاوى والمبالغ من خارج حسابات الميزانية المركزية دفع المكافآت. وتتأثر الإتاوات بالإبلاغ عن كميات دون الكميات الحقيقية وبالتقديرات دون القيمة وبالمعايير أو المقايسة المتعلقة بسعر الخصم والابتزاز والتهرب من دفع الرسوم. وتتناقص أيضاً الضرائب على دخل الشركات بسبب سوء تسعير التحويلات أو المبالغة فيه وبسبب الإعفاءات أو التخفيضات الضريبية التي لا موجب لها وتقديم الشركات لمعلومات خاطئة عن الحجم والنوعية، وبسبب تضخيم تكاليف التشغيل والاختلاس. ويؤثر هذا الوضع على التنمية، بما أن معظم البلدان تعجز عن الاستفادة من مكاسبها القصوى من ثرواتها من الموارد الطبيعية، في ظل وجود مسؤولين حكوميين فاسدين وشركات تستفيد على حساب عموم السكان (لوبيلون، ٢٠١١).

التدفقات المالية غير المشروعة والحوكمة

٨ - ترتبط التدفقات المالية غير المشروعة الحوكمة ارتباطاً وثيقاً، مع وجود روابط على الصعيدين المحلي والدولي. فعلى سبيل المثال، تتيح التحديات التي تواجهها الحوكمة بسبب وجود الأنظمة المختلسة وعدم الاستقرار السياسي وضعف إدارة الضرائب وأسعار الصرف غير المواتية وغياب سيادة القانون، فرصاً لازدهار التدفقات المالية غير المشروعة (أبوغري وندومو، ٢٠١٤). ويتم تيسير هذه التدفقات عن طريق إنشاء نُظم مالية موازية تُثري البلدان المتقدمة ومناطق نامية أخرى مثل الملاذات الضريبية، والنظم التي تحافظ على السرية المالية، والشركات المقنَّعة، والحسابات الاستئمانية المجهولة، والمؤسسات الوهمية، وسوء التسعير التجاري، وتقنيات غسل الأموال. وعلى الصعيد الوطني، تقوِّض التدفقات المالية غير المشروعة حركة مكونات الاقتصاد الكلي مثل المدخرات المحلية، والاحتياطات من العملة الصعبة، وتحصيل الضرائب في البلدان الأفريقية. وقد أدى هذا إلى شل اقتصاداتها وجعلها تنحصر في دائرة الاقتراض الخارجي وتسديد خدمة الدين. وأدام أيضاً اعتمادها على المعونة الخارجية. وعلى سبيل المثال، بلغ إجمالي تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أفريقيا ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١١ مقارنة بمبلغ ١٧,٤

مليار دولار في عام ٢٠٠٢. وتعد التدفقات المالية غير المشروعة بالفعل محفزا لزيادة الاقتراض الخارجي، إذ تفسح المجال أكثر لمزيد من الديون، وهو ما يحد من الإنفاق العام (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ٢٠١٣). وتهدد التدفقات أيضا الاستقرار والأمن إذ تحدث الأنشطة الإجرامية مثل تهريب الأشخاص والأسلحة والاتجار بالمخدرات، داخل الحدود وعبرها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٤).

التدفقات المالية غير المشروعة والقطاع الخاص

٩ - تؤثر التدفقات المالية غير المشروعة في القطاع الخاص بصورتين. فمن جهة تحدث نسبة ٦٠ في المائة من هذه التدفقات من خلال ما تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات والشركات الخاصة من سوء تسعير أو تلاعب بالفواتير من أجل توجيه الأموال إلى الخارج أو غسلها عن طريق رشوة المنظِّمين أو المفتشين. وتتمتع هذه الشركات بحضور ونفوذ قويين في العالم، ومن ثم فهي قادرة على تسعير التحويل والتهرب من الضرائب من خلال اتباع ممارسات فاسدة مثل شراء ذمم السلطات الوطنية. بل إنها تعمد حتى إلى الضغط أثناء التفاوض على العقود للحصول على تخفيضات ضريبية أو أنظمة قانونية أكثر تسامحاً. وقد أطلق عجز الحكومات الأفريقية عن وقف هذه التصرفات غير المشروعة ومراقبتِها العنان للشركات المتعددة الجنسيات للقيام بسوء تسعير الصادرات والواردات، والتصريح بكميات من الموارد الطبيعية المستخرجة من أفريقيا أقل من كمياتها الحقيقية، والحصول على إعفاءات ضريبية سخية، وبيع الشركات قبيل انتهاء فترة الامتياز لتعود في الواقع إلى الظهور في شكل شركة مختلفة تماماً؛ ومن جهة ثانية، تقوّض التدفقات المالية غير المشروعة القطاع الخاص بإعاقتها للأعمال التجارية وريادة الأعمال، فتحد بشكل كبير من التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٢).

إعادة توجيه التدفقات المالية غير المشروعة لزيادة تعبئة الموارد المحلية

١٠ - لا تزال زيادة تعبئة الإيرادات المحلية تشكل تحديا بالنسبة للعديد من الحكومات، وخاصة في البلدان ذات الدخل المنخفض.

١١ - واستناداً إلى عدة دراسات، تشكل التدفقات المالية غير المشروعة مصدراً محتملاً من مصادر تعبئة الموارد المحلية بالنسبة للقارة.

١٢ - فهي تقوِّض حيز السياسة المالية في أفريقيا وتحرم نظمها المالية وحكوماتها من فرصة استخدام خطط تعبئة الموارد المحلية. ويشكل التهرب الضريبي عنصراً هاماً من التدفقات المالية غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، تقلل اتفاقيات الازدواج الضريبي عادة من التهرب الضريبي أو تقضي عليه (تكون الضريبة مستحقة الدفع في محل العمل) والاقتطاع الضريبي (تُدفَع الضريبة عندما تعبر الأموال الحدود)، وهو ما يسمح بإجراء المعاملات المالية دون التحقق منها. وتستفيد الشركات المتعددة الجنسيات من مختلف اتفاقيات الازدواج الضريبي لتحويل الأرباح من بلد إلى آخر، مستغلة في ذلك الاتفاقيات التي تتيح أدنى المعدلات الضريبية.

١٣ - ولهذه المبالغ الضخمة من التدفقات غير المشروعة نحو الخارج تأثير اقتصادي كبير على قدرة البلدان الأفريقية على تعبئة الموارد المحلية. فعائدات هذه التدفقات تقوِّض إمكانات القارة على تحقيق التحول الاقتصادي لأنها تستترف الإيرادات الضريبية وموارد النقد الأجنبي الشحيحة، وتخنق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتضعف الحوكمة. ونتيجة لذلك، تصبح البلدان الأفريقية أسيرة حلقة مفرغة من الاقتراض الخارجي وتسديد

الديون، فلم يبق أمامها من خيار سوى الاعتماد على المعونات الخارجية (الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ٢٠١٣).

الحد من التدفقات المالية غير المشروعة لتمويل تكاليف التكيف مع تغير المناخ

١٤ - التدفقات المالية غير المشروعة عقبة كبرى أمام تنمية أفريقيا التي تبقى القارةَ الأكثر عرضة للضرر من أثر تغير المناخ والأقل قدرة على التغلب على هذا التغير، ويرجع ذلك في جانب منه إلى انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية. ومن المتوقع أن يكلف التكيف مع أثر تغير المناخ البلدان الأفريقية عدة مليارات من الدولارات سنوياً، وهو ما يزيد الضغوط على ميزانيات التنمية.

١٥ - ويُتوقع أن تشهد القارة زيادة في عدد فترات الجفاف والفيضانات، وزيادة معدلات حدوث الظواهر الشديدة مثل الأعاصير والأعاصير الحلزونية وارتفاع مستوى سطح البحر. وستكون لهذه التغيرات عواقب وخيمة على العديد من قطاعات التنمية وستهدد الاقتصادات وسبل العيش في العديد من البلدان الأفريقية. وتسلِّط دراسات أجريت مؤخرا الضوء على هذه المخاطر وعلى الحاجة الملحة إلى إيجاد حلول، معتبرة أن الفضل في النمو النشيط الذي تشهده القارة حالياً يعود غالباً إلى زيادة استخدام الموارد الطبيعية وإلى الزراعة البعلية الحساسة للمناخ والتي تتأثر بالتقلبات الموسمية وبتغير المناخ (الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، ٢٠١٣).

١٦ - وبالنظر إلى ما يمكن أن يكون لتغير المناخ من آثار مدمرة على أرواح الناس وسبل عيشهم، يجري تنفيذ تدابير تكيف في جميع أنحاء أفريقيا وعلى كافة المستويات. ومع ذلك، يبقى نطاق تنفيذ هذه التدابير ضيقاً بسبب الميزانيات المحدودة المخصصة لها. ومن المتوقع أن تتراوح تكاليف التكيف التي ستتكبدها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ما بين ١٤ و١٥ مليار دولار سنوياً ويُتوقَّع أن تبلغ ٧٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٤٥، إذا لم تُتخذ إجراءات إضافية للتخفيف من تلك الآثار (برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التقرير عن فجوة التكيف). ومن شأن الفرص المتاحة محلياً لإيجاد أساليب مبتكرة لتمويل أنشطة مكافحة تغير المناخ، مثل الموارد المدخرة بفضل الحد من التدفقات المالية غير المشروعة، أن تساعد في تمويل تلك الأنشطة.

فهم العلاقة بين التدفقات المالية غير المشروعة والنزاعات في أفريقيا

١٧ - وفقاً لمجموعة العمل الحكومية الدولية لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا، يشكل المتطرفون في منطقة الساحل والمتمردون في بعض البلدان الأفريقية عقبة أما التصدي لمشكلة الأموال غير المشروعة المتعلقة بالإرهاب (ساهاداث، ٢٠١٤).

١٨ - ويرتبط العديد من النزاعات العنيفة في المناطق الحرجية في أفريقيا ارتباطاً شديداً بالسلع ''القابلة للنهب'' مثل المعادن الثمينة والماس الخام التي يمكن استخدامها لإشعال فتيل النزاعات (مركز البحوث الحرجية الدولية، ٢٠١٠). ويستخدم المتحاربون عوائد استغلال الغابات لشراء الأسلحة وغيرها من المواد. وتشارك شركات قطع الأشجار في النزاع عن طريق الاتجار بالأسلحة ومقايضة الأخشاب بالسلاح. وييسر هذا القطاع غسل الأموال وجرائم مالية أخرى.

١٩ - وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة تهديدا لاستقرار البلدان الأفريقية وأمنها وهي تقوّض المؤسسات والديمقراطية وتهدد التنمية المستدامة وسيادة القانون. ومن المهم طبعاً فهم طبيعة التدفقات المالية غير المشروعة وأنماطها لمعالجة مشاكل النزاعات في أفريقيا.

قضايا شاملة

الفساد

٢٠ - بينما يعد الفساد سمة مشتركة بين جميع أشكال التدفقات المالية غير المشروعة، من الواضح أن المصطلح يُربط غالبا بالفساد في القطاع العام مثل الرشوة وإساءة استخدام المناصب (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٤). ومن شأن الفساد أن ييسر تنفيذ الأنشطة الإجرامية مثل الاتجار بالمخدرات والسلب والتزييف وتمويل الإرهاب والتهرب الضريبي والاتجار في السلع المهربة والمعاملات التجارية التي تنطوي على غسل أموال. وتديم الشركات التجارية الخاصة هذه الآفات من خلال رشوة الموظفين العموميين واستعمال علاقاتها الشخصية للتأثير في الإجراءات الإدارية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٣).

الملاذات الضريبية والنظم التي تحافظ على السرية المالية

٢١ - تقصد التدفقات المالية غير المشروعة المتأتية من التهرب الضريبي وغسل الأموال الملاذات الضريبية والنظم التي تحافظ على السرية المالية. فطبيعة هذه الأماكن تتيح السرية وسهولة التسجيل اللتين يستفيد منهما في كثير من الأحيان أصحاب الأعمال الذين يستخدمون شركات وهمية كواجهة. وإذ تستقبل هذه الملاذات الضريبية الأموال، فإنها تقوِّض الجهود الرامية إلى اجتثاث التدفقات المالية غير المشروعة الآتية من أفريقيا وقد تشجع بعض البلدان الأفريقية على التحول بدورها إلى ملاذات ضريبية ووضع نظم تحافظ على السرية المالية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٣).

مسائل تتعلق بالقدرات

٢٢ - لقد جعلت القيود المتعلقة بالقدرات من التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة مهمة صعبة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك عجز الإدارة الجمركية والضريبية عن معالجة مشكلة سوء التسعير في تجارة السلع والخدمات والسلع غير المنظورة. وينسحب هذا أيضا على قطاع الصناعة الاستخراجية الذي يفتقر إلى القدرة على التفاوض على العقود أو على كفالة أن تأخذ البنية العالمية الناشئة بعين الاعتبار وجهاتِ نظر أفريقيا من أجل وقف التدفقات المالية غير المشروعة. وهناك عدم توازن بين قدرة سلطات الادعاء من جهة، وقدرة الشركات المتعددة الجنسيات من جهة أخرى، وهي القادرة دوما على توظيف أفضل الخبراء في القانون والمحاسبة للدفاع عن موقفها (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠١٤).

الاستنتاج

٢٣ - لا بد من الحد من التدفقات المالية غير المشروعة ومكافحة الفساد وإنشاء الملاذات الضريبية بهدف كفالة استخدام الموارد والتمويل المحلي على المدى الطويل على نحو يتميز بالكفاءة والفعالية. وينبغي أن يتم الحفاظ على أموال التدفقات المالية غير المشروعة داخل القارة؛ بحيث يمكن استثمارها أو توفيرها أو الاستفادة منها. ويمكن أن تفرض ضرائب على الكثير من تلك الأموال بحيث تتيح عائدات ضريبية إضافية تسهم في تمويل ميزانيات

الحكومات التي غالباً ما تعاني من العجز؛ ويمكن أيضاً أن تدفع قدماً بجهود تعبئة الموارد المحلية. ووفقاً لذلك، فإن أفريقيا بحاجة إلى التوصل إلى استنتاجات مقنعة عن الآليات والاستراتيجيات والبحوث المتعلقة بالأقران لكي يمكنها التحقق بشكل جلي من آثار التدفقات المالية غير المشروعة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. ويمكن للحد من هذه التدفقات بالفعل أن يصبح آلية رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٤ - وتتطلب معالجة مسألة التدفقات المالية غير المشروعة تضافر جهود البلدان التي تنشأ فيها هذه الأموال والبلدان التي تقصدها على حد سواء. ويجب أن يكون النهج القانوني والمالي المتبع في هذا الشأن شفافاً والنظامُ الدولي لاسترداد الأموال متكاملاً، في محاولة لكبح هذه التدفقات إلى الخارج وإتاحة الموارد التي تمس الحاجة إليها.

المراجع

Abugre, C. and Ndomo, A. (2014). Structural Transformation and the Challenge of Financing Africa's Post 2015 Development Agenda

African Development Bank Group (2010). Infrastructure deficit and opportunities in Africa, Economic Brief, Volume 1, Issue

African Economic Outlook (2014). Youth Unemployment. Available from http://www.africaneconomicoutlook.org/en/theme/developing-technical-vocational-skills-in-africa/tvsd-in-specific-contexts/youth-unemployment/

Centre for International Forestry Research (2010). Fact sheet: Forest and Conflicts

Economic Commission for Africa (2012). Illicit Financial Flows from Africa: Scale and Development Challenges. Background paper by the High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa

Economic Commission for Africa (2013). The State of Governance: The Dimension of Illicit Financial Flows as a Governance Challenge

Economic Commission for Africa (2014). Progress Report of the High-level Panel on Illicit Financial Flows from Africa

Economic Commission for Africa (2014). Structural transformation and the challenge of financing Africa's post-2015 development agenda

Global Financial Integrity (2010). Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resources for Development

Intergovernmental Panel on Climate Change (2013). Climate Change 2013: The Physical Science Basis

Kar, D. and Cartwright-Smith, D. (2010). Illicit Financial Flows from Africa: Hidden Resources for Development

Le Billon, Phillipe (2011). Extractive sectors and illicit financial flows: What role for revenue governance initiatives?

Ndikumana, L., and J. K. Boyce (2011), Africa's Odious Debts: How Foreign Loans and Capital Flight Bled a Continent. London: Zed Books

New Partnership for Africa's Development (2013). Mobilizing Domestic Resources for Implementing NEPAD National and Regional Programmes and Projects

Sahadath Casey, (2014). Brief Note to the Economic Commission for Africa on Illicit Financial Flows and Capital Flight in Africa, E-international relations students

The 10th Plenary Meeting of the Leading Group on Innovative Financing for Development in Madrid on February 27, 2012